مجلة أضواء

العدد الثالث والستون

تموز / 2014

تصدر عن

مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثالث والستون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	عقيدة القتال المعنوية في الجيش العراقي	ضياء الحكيم	ايلاف	3
2	داعش ظاهرة اجتماعية؟	غانم كعبي	الحوار المتمدن	7
3	هل بقي لـ {الدواعش} حلفاء؟	وفيق السامرائي	الشرق الأوسط	9
4	الدولة "الاسلامية" خرجت من تحت سراديب الإستخبارات	جاسم محمد	صحيفة الحدث الألكترونية	11
5	تهجير مسيحيو الموصل نقطة سوداء في تاريخ العراق المعاصر	خضر عواد الخزاعي	مركز النور	16
6	مؤتمر عمّان نتاج تساهل الحكومة العراقية مع داعمي الإرهاب	د.عبدالخالق حسين	مركز الرافدين للدراسات والبحوث الأستراتيجية	18
7	(الأزمات السياسية تهدد بتقويض قطاع النفط العراقي)	وليد خوري	صحيفة الحياة الألكترونية	21
8	المقاومة الشعبية المسلحة ضد الإرهاب في إطار القوانين الدولية	جميل عودة	مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات	24

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عقيدة القتال المعنوية في الجيش العراقي[1]

محتويات العدد

بداية، أود التوضيح أن العراق تمتلكه وتسيطر عليه العقائد المذهبية الروحية والعقائد الحزبية والقومية منذ أجيال. وهذه العقائد تعلو بشكل مضاعف على العقيدة العسكرية القتالية المعروفة في الجيوش الحديثة. وفي هذه الفترة العصيبة من تاريخ العراق فأن لوزارة الدفاع مهنياً وعقائدياً، مهمة الأختيار مابين العقيدة العسكرية المهنية وتنفيذ كلمتها بتطبيق الأنضباط والقوانين العسكرية والأدارية التي تربط وحدة القوات المسلحة وتوجيهها أو إرجائها وتسليم السيطرة الى فوضى العقائد المذهبية والحزبية وألرجوع بها زمنياً الى عصر الشريعة الأسلامية وفرض الجزية والجمل بما حمل في ضبط صنوف وحداتها و جنودها وضباطها .

مرَّ العراق في صراعه للحرية وتوق شعبه للأستقلال السياسي وحب تثبيت كيانه كدولة موحدة بمختلف العقائد المفروضة عليه (الحزبية والمذهبية والقومية) وأمتثلت القيادات الوطنية العسكرية وقيادات الأركان لها بطاعة تامة. الأمر الذي جعل قادة الفرق والألوية والوحدات العسكرية دون أرادة التصرف، أمراً مفروغاً منه و طاعة عمياء لقائد الحزب أو المذهب، وتبخرت منذ سنوات العقيدة القتالية المعنوية بين صنوف القوات .

التطوع الحالي للقتال في العراق والحشد المذهبي الأعلامي (خارج أطار القوات العراقية المسلحة) له بوادر في غاية السوء. والحماسة لهذا التطوع هي فورة وردة فعل في غير موضعها الصحيح، وخطورتها أنها تأتي تأكيداً لحرب طائفية مرفوضة ولكنها مفروضة من داعش وجماعات أسلامية متطرفة تسعى لتأزيم الحرب بين الشيعة والسنة (الطائفتين الرئيسيتين في العراق) وأشعال نار الفتنة بالفتاوى المُلزمة لمنزلق الحرب الطائفية، والوقوع في شباكها بالتطوع الحالي الذي لايعتبر عملاً مستحباً مهما كانت دوافعه. الأمر الذي يدعو الجماهير الشعبية والكتل السياسية الى التمسك بعقيدة القوات المسلحة النظامية ومساندتها ودعمها والقبول بمسؤوليتها لضمان الأمن الوطني بعد أن أصاب منها سياسيو العراق مقتلاً معنوياً .

والحديث عن العقيدة العسكرية، يرجعني شخصياً الى سنة 2006، حيث فاتحتني جهة عسكرية عراقية أمريكية يترأسها الجنرال ديفيد بتريوس القائد العام للقوات الأمريكية في العراق لترجمة عقيدة القتال العسكرية الأمريكية (ف م) بأجزائها وفصولها لوزارة الدفاع العراقية التي تبنتها بموجب الأتفاقية العسكرية بين البلدين لتدريس وتدريب كراساتها ومناهجها بين صنوف القوات المسلحة العراقية. ولكبر حجم الفصول وأهمية الأسراع في تنفيذها قمتُ بتكليف نخبة وطنية عراقية ممن لهم خلفية عسكرية ومعرفة بأمور التعبئة والسَوق والأدارة والمصطلحات العسكرية الشرقية والغربية، والخبرة في نوعية السلاح ومناشئه وطرق التدريب الحديثة، ومن

1 ضياء الحكيم- ايلاف

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يمتلك شهادة في العلوم السياسية والعسكرية تفوق مايملكه وزراء الدفاع في دول لاأرغب بتسميتها هنا, المهم، وبعد عمل متواصل دام أكثر من شهرين تم لنا بكل فخر وأعتزاز أنجاز وتسليم عقيدة القتال الجديدة الى وزارة الدفاع العراقية لتطبيقها في المؤسسات العسكرية للصعود بالكفاءات وأدائها بأنضباطية وحرفية عالية في القيادة والسيطرة وشؤون الأمن .
وباحتكاكي ببعض القيادات العراقية التي أوفدت للتدريب لاحظت عدم كفاءة البعض منهم، بل وصل الأمر بأحد الضباط قوله " دخلنا في ثلاثة حروب عام 1980 و1991 و 2003....فيا أخي هل تظن أنني بحاجة الى دراسة وتدريب على القتال لأخراج حركة تمرد في تلعفر؟".
والحقيقة لم يخطر في ذهني كيف أجيب هذا الضابط وهو يحمل رتبة مقدم. ففي بداية عام 2005 والى صيف تلك السنة أصبحت مدينة تلعفر غرب الموصل نقطة تحول لجهود عمليات التمرد والارهاب لمسلحين من رجال البعث والقاعدة ونشرت سطوتها باستخدام العنف وتخويف سكان العشائر وسيطرت على المدارس والجوامع ومراكز الشرطة المحلية وأصبحت قاعدة رئيسية لبؤر الارهاب الأمر الذي أصدرت القيادة الأمريكية تعليمات محددة لكتيبة الفرسان الثالثة المدرعة الأمريكية وقوات عراقية بتنفيذ عملية التنظيف والأدارة والبناء (من نشرة قتال دليل الميدان 5 – 22 - 2403 15 كانون الأول 2005 كتيب مكافحة الأرهاب)، وتم تسليم المنطقة والقواطع المؤدية الى مدينة الموصل الى القوات العراقية بخروج الولايات المتحدة من العراق في عام 2011. ومنذ ذلك الحين تلكأت القطعات العسكرية عن واجبها الاساسي الذي يشمل عملية تحديد أربعة أهداف تمنع فيها عناصر القاعدة وداعش حالياً من أن تسرح بحرية ويكون لها موضع قدم بين العراق والحدود السورية. والذي يتطلب: تقرير أي الأهداف يتم معالجتها أولاً. كشف الأهداف ثانياً. تسديد الضربة المناسبة عند إقرارها ثالثاً. تقييم الأثار الناتجة عن العملية أخيراً. وهو عمل لم يتم أداؤه الى حين سقوط الموصل مؤخراً .
لقد كانت قوة الجيش العراقي بتنوع مكوناته وقومياته وأديانه، وبنفس الوقت علينا الأعتراف بأن العراق تاريخياً لايوجد لدى حكوماته الرغبة والرعاية والأهتمام للجوانب النفسية المعنوية للقوات المسلحة أو أهمية دراسة الحالة النفسية العامة لمجنديهم ونضجها وتعزيز أدائها وتناغم جانبها المعنوي الى جانب فكرة التسليح والقتال والقيافة العسكرية والتباهي في الأستعراضات العسكرية، كما هو الحال في هذه الأيام، وبالمقارنة مع الجيوش الأخرى التي ترعى الحالة النفسية كجيش الدفاع الأسرائيلي المدرّب على نفس العقيدة وأصول التدريب الأمريكية في بعض الجيوش العربية فأن نسبة الخسائر في جيش بلا عقيدة قتال معنوية تكون عادة أعلى بأضعاف .
العقيدة العسكرية والأجزاء المتعلقة بالروح المعنوية يتحسس فيها الجندي ويعرف أن الدولة تدعم معنوياته وحالته النفسية باقصى ماتستطيع وتقف الى جانبه مئة في المئة، ولا تتخلى عنه أطلاقاً في حالة إِصابته أو أسره أو قتله في ميدان القتال، وهي وجهة نظر عسكرية متأصلة معنوياً وأدارياً ومنطقياً وتدخل في صميم تدريب أغلب الجيوش الحديثة. ولا أستغرب أن معظم فصول دليل الميدان للعقيدة العسكرية الجديدة قد تم تسريبها من ضباط البعث الى داعش وتعلموا منها طرق القتال الخاصة داخل المدن وأستحصال ولاء السكان بالأرضاء العشائري والأرهاب والتخويف.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الصدام العسكري الرهيب الذي أودى بتدمير العراق بعد الحرب العراقية الأيرانية وحرب الخليج ودخول الجيش العراقي الكويت والحرب الأخيرة لأسقاط البعث،أدى بالكثير من الوحدات العسكرية الى ترك مراكز عملها، وسلّمت قوات عراقية أسلحتها الى أول وحدة أعترضتها، بل أن سرية صغيرة قامت بتسليم نفسها مع أسلحتها الى مندوبي الصحف الدولية وألتمست المساعدة منهم بعد أن أهتز كيانها المعنوي. سقوط البعث جيشاً وهيكلاً باعداده ومعداته وأختفاء قيادات وفرق عسكرية خلال أيام من بدء الهجوم الأمريكي في نيسان 2003 يدخل في حقل الحالة المعنوية وفقدان رابطها النفسي بتنصل القيادات العليا عن مسؤولياتها نتيجة لفقدانها الروح المعنوية والوازع النفسي للقتال وأشمئزاز الجنود والضباط من القيادات السياسية البعثية ونفوذعسكرها من قرى تكريت والدور دون أدراكها أن قوة الجيش العراقي بتنوع مكوناته وقومياته وأديانه .

في العراق،التصريحات والأستعراضات العسكرية تسبق مفاجأة العدو، الذي يسيطر على مدن وقرى عراقية ذات أهمية تعبوية، ولم تستطع أي قوة عراقية دفعه خارجها أو وضع كمين محكم لأسر أو قتل زمر قياداته رغم أمكانياته المتفوقة.وكان يفترض للتصريحات وأستعراض القوة أن يجري بعد مباغتة هذه القوى الدخيلة وخنقها حيث تَسبق المفاجأة العدو أولاً قبل أستعراضاتها. هذه التصريحات الحماسية هي ليست خططاً مدروسة لحلول أدائية عسكرية طويلة الامد، ولا تتلائم مع دولة يتعرض شعبها لأرهاب زمر تخريبية خارجية، ولكون هذه التصريحات العفوية تخدم داعش ويحللها ضباط من النظام القديم التي تراقب عن كثب عدم وجود حكومة حقيقية حازمة ويسود الأضطراب والتلكؤ قادتها وهي تتناقش في كيفية تشكيل حكومة طوارئ وانتخاب الرئاسات الثلاث.

وعلى نحو لا يتلائم مع الحالة الميدانية المعنوية، يُلاحظ تردد وزارة الدفاع والداخلية في اتخاذ أجراءات فعالة و أصدار بيان رسمي مذاع وواضح تعطي فيه مهلة قصيرة لكل أجنبي مسلح برفقة داعش أو مجموعة مسلحة وممن دخل العراق بصورة غير شرعية ولتسليم نفسه وإلا فأنه سيعرض نفسه للأعدام الفوري في حال القبض عليه .

وبعد كل هذه السنين من المشاركات الخاطئة المُكررة، تشارك من جديد المليشيات القديمة التي سأم الشعب تصرفاتها وسلوكها، كجيش المهدي ومن لايمتلك أي ثقافة عسكرية في أعلان عملية التطوع لتشكيل سرايا وروادف الى جانب القوات المسلحة، ولاتجد أي مسؤول في وزارة الدفاع العراقية يبدي أمراً إدارياً أعتراضياً صريحاً لما قد تسببه هذه القوات الرديفة والسرايا من فوضى على الصعيد السكاني وأرباك معنويات وأداء القوات المسلحة .

ومن المثبط للمعنويات والعزائم إسهام بعض الكتل السياسية الحالية، أفهام المسؤولين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة تدعم دون أدراك منها الجيش الصفوي في العراق. هذا الأسهام هو الجزء الأكبر من الحرب النفسية ضد الجيش العراقي والتي لم تتوقف يوماً وماتروج له وتموله دولة قطر وبعض دول الخليج في دعم داعش بدموجاجية الأصرار التربوي التقليدي لعقلية عناصر البعث في تجنيدها لأبناء عشائر القائم وتلعفر. ولاغرابة في قيام وزير الخارجية الأمريكي جان كيري وخلال زيارته الى بغداد(كمن سبقه في السنوات الأخيرة بدبلوماسية مشروطة) حثَّ القادة العراقيين على تجاوز انقساماتهم السياسية والطائفية لتشكيل

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حكومة ومواجهة الأرهاب دون الأعتماد على دول الخارج. فكيف يفهم قادة مجتمعنا أن عزيمة بلادنا وجيشنا في التصدي للمجموعات الجهادية الهمجية تحث عليها (مثلاً) جين ساكي المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية وتحثُ فيها أيضاً الزعماء العراقيين على التصدى لخطر أرهاب داعش والتحرك بأقصى سرعة ممكنة لتشكيل حكومة تمثل مصالح العراقيين وتخليصهم من الخطر الماثل على أبواب بيوتهم؟؟؟

باحث وكاتب سياسي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

داعش ظاهرة اجتماعية؟[2]

محتويات العدد

داعش ظاهرة اجتماعية؟

ما يدعو إلى التساؤل في شيء من الحيرة والاستغراب, احتلال ثاني اكبر مدينة في العراق وسقوط عدد من المدن العراقية بيد مجموعة مسلحة صغيرة العدّ والعدد خلال فترة وجيزة, تسمي نفسها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). إن صور الإعدامات التي نشرتها هذه المجموعة المسلحة لا تكفي لتفسير, على إنها مجموعة إرهابية وحسب. بل إن خطر تجدد العنف يبقى قائماً بفعل استمرار آلية الرغبة من جهة, وتراخي الروادع والمحظورات من جهةٍ ثانية. أم يمكننا أن نفسر هذه الظاهرة بغياب الدولة التي تحتكر العنف حسب بمفهوم توماس هوبز, الإنسان للإنسان ذئب والكل في حرب ضد الكل, ونحن بأمس الحاجة إلى لفياثان لينهي العنف الذي يتجه باتجاه العدّمية.

المجتمع العراقي في كل مرة ينذر العنف بالتفجّر, في حين يتعين على الآخرين التمييز ما بين العنف غير شرعي وعنف مقدّس شرعي. أثبت علماء الاجتماع الذين اعتنوا بدراسة الاضطراب وعدم الاستقرار والفوضى في المجتمعات. إن نفس النظام, سواء كان نظاماً سياسياً أو اجتماعياً, يسلك سلوكاً مختلف وحركة مرتبكة في حالات الاتزان منه في حالات عدم الاتزان, حين يدُفع بهذا النظام إلى حدٍ أكثر من اللازم وأنه في هذه الحالة سيخَرق قواعدهِ التقليدية ويسلك مسلكاً شاذاً. عندما تصبح بيئةً ما شديدة الاضطراب وتتوفر ظروف معينة, تفقد النُظم نسّقها الطبيعي وهو ما يمنح المجموعات المتطرّفة إمكانات عمل أوسع, بمعنى استغلال فرص الاضطراب والفوضى لتتوسع وتنتشر هذه المجاميع وأفكارها. ومن الواضح أن أي مجموعة من هذه المجموعات الصغيرة والمسلحة تستطيع أن تمارس تأثيراً لا يتناسب مع حجمها وقوتها الذاتية إذا احتلت نقطة إستراتيجية في اللحظة المناسبة. لقد ساهم العديد من العوامل بالطبع في صعود نجم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) غير إن علّم النُظم غير المستقرة وغير المتزّنة يوضح في الواقع, انه في لحظات عدم الاستقرار القصوى والقلق الاجتماعي, كما هو الحالة في العراق, تحدث ثلاث ظواهر: أولاً تكتسب تدخلات الخارجية الإقليمية أو الدولية بعداً اكبر وأثقل. ثانياً تلعب الصدّفة وظروف معينة دوراً متنامياً, وأخيراً تولد تأثيرات ضخمة تزداد بشكل مضطرد مثل كرة الثلج. إن ما تقدمه وسائل الإعلام الخاصة بداعش أفضل مثال لتأثير كرة الثلج المتدّحرجة, إذا يكفي أن يصوب مسلح من عناصر داعش آلة التصوير على أبرياء أطلق عليهم النار أو توثيق مجزرة لجز الرؤوس, لكي يفرض على

2 غانم كعبي - الحوار المتمدن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العالم كلهِ صورتهِ ويعطي بذلك هذه الزمرة أهمية اكبر بكثير من التي كانت تستطيع الحصول عليها بمفردها. ومنذ لحظة القتل والإعدام تصبح هذه المجموعة حديث الساعة وتغطي وسائل الإعلام الأخرى أنشطتها مما يدعم تأثيرها على الرأي العام, وبذلك تكون حلقة تغذية ايجابية. ويمكن أن تؤدي آليات أخرى إلى نفس النتيجة, ففي ظل العولمة التي تربط القارات والدول بعضها ببعض, تستطيع المصالح الخارجية بسهولة أن تمول جماعة صغيرة مسلحة بالمال أو أي دعم اخر, بحيث يتضخم حجمها الطبيعي بدرجة هائلة, والنتيجة اجتذاب مزيداً من الدعم والمسلحين. أما التدخلات الخارجية فهي من حدبٍ وصوبٍ سواءً كانت إقليمية من دول الجوار أو دولية, فهذه التدخلات مفروض منها ولا تحتاج إلى إثبات. وتساهم هذه العوامل الثلاثة: التدخل الخارجي والصدفة وتأثير التغذية الايجابية (كرة الثلج). في تفسير ازدهار أنواع متعددة من التعصب والتطرّف في فترات الاضطرابات الصاخبة, كما أنها تفسر لماذا جماعة غير ذات بال أصلا, أن تتحول فجأة إلى جماعة محورية؟.

وهنا اعتقد خلال العقد القادم سيصاحب تزايد القلق الاجتماعي في العراق أكثر ظهورا للمجموعات محمومة بالكراهية والتي حاولت وستحاول التسلل إلى الأجهزة الأمنية, هدفاً منها لتسهيل العلميات الإرهابية. ومن الواضح إن البطالة والفقر والأمية وأخيراً الموقف السلبي من النظام السياسي الجديد, هي من أهم مصادر القلق الاجتماعي. هذه المجموعات المسلحة والتي كانت قبل أشهر, صغير الحجم والتأثير قد تكون لها أهمية في الوقت الراهن وتستطيع أن تبلغ مرحلة الانطلاق كما حصل في مدينة الموصل, حين توفرت الظروف المناسبة, مثل الثقافة والنظرة إلى الدين بوصفهِ حلاً, إضافة إلى ظروف اجتماعية (البطالة والأمية والفقر) أو عندما تكون الأحزاب الرئيسية في حالة شلل أو إخفاق انتخابي. إننا نعيش بالفعل في عالم يتمكن بالكاد من احتواء تأثير إشكال التعّصب المختلفة, فثمة تنظيمات مصممة على فرض مبادئها الأيدلوجية الشمولية ليس على المجتمع فحسب ولكن على العالم بأسره. إن اعتقاد الكثيرين بتجاوز الإيديولوجيات المتعّصبة وغير المنطقية والمحرّضة على الحقد والكراهية ستزول من المجتمعات بمفاهيم الحداثة والديمقراطية, كلما أصبحت المجتمعات أكثر مدنية وتحظر, ما هو إلا تضّليل من هذا الاعتقاد المطمئن. إن النزعات الطائفية والاثنية والجهاديين الساعين للاستشهاد, ظواهر لا تنتمي لماضٍ ذهب ولن يعود وإنما ظهورها بهذه الصورة هو نذير شؤم لمستقبلنا جميعاً. وبدلاً من نهاية التاريخ كما يراها فرانسيس فوكياما أو نهاية الأيدلوجيات التي كثر الحديث عنها, قد نشهد ظهور عدد كبير من هذه الأيدلوجيات الجديدة سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. ومما لا شك فيه ستلهب كل أدلجة جديدة حماس أنصارها برؤية شمولية ومتعصبة للحقيقة.

برلين 2014/7/24

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل بقي لـ {الدواعش} حلفاء؟[3]

محتويات العدد

التخلي عن ظالم معروفة هويته قد لا يكون براءة ذمة بقدر ما قد يكون تصحيح موقف لا يرتقي إلى مستوى الفضيلة. وخلال محاكمات النظام العراقي السابق، قال المدعي العام إن كل من ساهم بأي شكل في عمليات الأنفال ضد الكرد يعد شريكا، فسأله أحد المتهمين: وهل يشمل هذا من قدم الشاي يا سيادة القاضي؟ فرد عليه: نعم!

ترى، هل تنطبق جريمة {الدواعش} بتهجير وقتل المسيحيين والتركمان والشبك في محافظة نينوى على من والاهم وتحالف معهم وغطى عليهم بادعاء وجود ثوار العشائر والبعثيين.. إلخ؟ وهل يكفي السكوت والتملص لتبرئة النفس، خصوصا بالنسبة للبعثيين الذين تأسس حزبهم على يد شخص مسيحي؟ أم أن بعضهم أصبحوا شركاء في جرائم ضد الإنسانية تجاه شريحة تمثل سكان العراق الأصليين قبل موجات التوسع العربية؟ ومقابل هذه الجريمة البشعة، بقي العرب السنة محافظين على حقوق المواطنة كاملة في جنوب العراق الشيعي الأغلبية.

الحقيقة التي لم يتطرق إليها أحد بإنصاف، هي أن تنظيم القاعدة هو من أفسد حلاوة إسقاط النظام السابق، وعرقل عملية التغيير الديمقراطي، التي تبقى ممارسة معقولة رغم كل ما قيل عن مثالبها. وقد اصطف جهلاء ومغرضون إلى جانب «القاعدة» بحجة المقاومة، دون إدراك لخطورة المشاريع الموجهة من خارج العراق. ومع أن التهميش السياسي كان موجودا إلى حد ما، إلا أن معظمه جاء بسبب موجات الإرهاب الدموي ونتيجة استخدام ألفاظ جارحة، وفي ظل تجاهل أن هؤلاء يشكلون نصف سكان العراق، وكلهم من أصول عربية لا غبار عليها.

وكانت مسألة التشديد الأمني مثار جدل عميق، ومعظم الخطوات تشمل تدابير ضرورية لحماية مواقع مهمة تتطلب إقامة حواجز، وهذا ينطبق على بغداد بغالبيتها الشيعية وعلى الموصل بغالبيتها السنية، لأن الإرهاب يضرب في كل مكان، إلا أن رواتب الموظفين والمتقاعدين مثلا كانت - ولا تزال - متساوية ولا وجود لأي فروقات، والموازنات الاستثمارية للمحافظات عادلة وأقرها البرلمان برئاسته العربية السنية، والمحافظون منتخبون من أبناء مدنهم، وحظيت محافظة الأنبار السنية بعدة مواقع وزارية وسيادية مهمة، بينما حرمت البصرة خزان الثروة النفطية من موقع وزاري واحد، وكذلك بغداد بكل تاريخها وثقلها وكثافتها البشرية!

وإلى جانب هذه الرؤية المستندة إلى حقائق ثابتة، حصل تصريف خاطئ لاجتثاث «البعث» ضمن إعادة ضباط كبار من الشيعة البعثيين مقابل عدد قليل من السنة، إلا أن وضعا كهذا يفترض تفهمه على هامش الهجمات الإرهابية وممارسات نظام صدام حسين تجاه الشيعة، خصوصا ما يتعلق بالتصدي لانتفاضة ما بعد حرب تحرير الكويت، وقلقهم من احتمالات عودة البعثيين إلى الحكم، وكان لا بد من تفهم هذه الهواجس في ضوء المعطيات السابقة والمتغيرات في العراق والمنطقة، إلا أن شدة الإرهاب، ومصطلحات بعض رجال الدين التحريضية، والمؤامرات الداخلية والخارجية لم تترك فرصة لتحكيم العقل.

ومنذ بداية أحداث الموصل، حرصت على تسليط الضوء على الموقف الخطير، دون التأثر بالمعطيات الطائفية سلاح المتخلفين والسذج، بكل ألوانها، مؤكدا أن ما قيل عن أن {الدواعش} لا يمثلون إلا نسبة قليلة من الجماعات المسلحة يقدم خدمة مثالية لهم على طريق تكريس نفوذهم وعرقلة ردود الفعل، وهو ما ثبت لاحقا

3 وفيق السامرائي – الشرق الأوسط

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

في كل المجالات، وها هي الجماعات الأخرى تتبنى موقفا لا تحسد عليه في سكوتها عن جرائم الدواعش تجاه أقليات الموصل من مسيحيين وشيعة، ولم تطلق كلمة إدانة واحدة، فأصبح قادتها المجهولون شركاء فيما وقع، ولم تعد التبريرات تنفع تحت أي ظرف.

تغيير الحكومة ممكن بالوسائل السياسية، خصوصا بعد تصاعد الخلافات بين الكتل الشيعية، وليس معقولا أن يكون تدمير العراق وسيلة للتغيير الحكومي، وفي كل الأحوال، فإن الوقوف إلى جانب وحدة العراق أصبح خيارا لا يوازيه خيار آخر أمام التهديدات المدمرة. وبعيدا عن العواطف والرؤى الشخصية، فبما أن العراق يمتلك ثروات ضخمة، وطاقة بشرية كبيرة، وفرص توريد سلاح، وبما أن العراقيين قد أدركوا خطورة {الدواعش} على وجودهم - فإن من المؤكد استمرار انقلاب المعادلات لصالح الدولة. أما مسألة هوية الحاكم، فلم تعد تستحق الاهتمام كثيرا، فمن الضروري أن تكون الحكومة المقبلة «وحدوية» وقوية وعادلة، وعندئذ سنتساءل عما إذا بقي لـ{الدواعش} حلفاء.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الدولة "الاسلامية" خرجت من تحت سراديب الإستخبارات[4]

محتويات العدد

العراق يندفع بشدة نحو التطرف والارهاب، فهناك زعامات عشائرية وسياسية سنية تحالفت مع "الدولة الاسلامية" من اجل الاطاحة بحكومة بغداد بعد ان عجزت عن الوصول الى اهدافها عبر التظاهرات ومنصات الاعتصام، يقابلها تحشيد شيعي، ليتحول المشهد الى مواجهة طائفية مذهبية للدفاع عن الوجود والمعتقدات اكثر من الدفاع عن الوطن.

كشفت المعلومات والتحقيقات التي حصلت عليها الاستخبارات العراقية تفاصيل جديدة عن تنظيم "الدولة الاسلامية" ـ داعش سابقا، هذه التفاصيل تضمنت معلومات عن قيادات التنظيم واخرى عن سياسات وتفاصيل حركة ونشاط الجماعة. المعلومات قادت الاستخبارات العراقية الى اعتقال بعض القيادات من الخط الاول قبل وبعد اجتياح الموصل يوم 10 يونيو 2014، حيث اعلنت وزراة الداخلية، مطلع شهر يونيو 2014، عن مقتل رئيس المجلس العسكري لـ"داعش" المدعو ابو عبد الرحمن البيلاوي واعتقال قيادي اخر بالتنظيم خلال عملية امنية نفذت في الموصل. المعلومات كشفت بأن "امير الدولة الاسلامية ابراهيم عودة البدري" المكنى بالبغدادي، يرتكز في عمله على مجموعة مستشارين عسكريين واركان من النظام العراقي السابق ماقبل 2003 واغلبهم من المنطقة الغربية ولديهم امتدادات عشائرية في سوريا. لقد نجح البغدادي في ادارة مستشاريه رغم عدم توفر الخبرة في ادارة الجماعات او الاشخاص، كون خبرته تنحصر بتدريس مادة الحديث والفقه، ورغم وجود معلومات بانه قاد احد التنظيمات "الجهادية" قبل التحاقه في "الدولة الاسلامية" في العراق انذاك تحت زعامة ابو عمر البغدادي حتى 2010، لكن تدرجه بشكل سريع والوصول الى قيادة ورأس هرم التنظيم بفترة لا تتجاوز بضعة سنوات بعد اطلاق سراحه من سجن بوكا عام 2004 والصعود عام 2010، يثير الكثير من التساؤلات.

الشهادات اظهرت وجود اختراق مخابراتي للتنظيم، لذا ركز ابو بكر البغدادي على البنية الأمنية مع تأسيس دولة العراق الإسلامية 2006وصعوده عام 2010. عمل البغدادي بعد خروجه من المعتقل ساعي بريد في "الدولة الاسلامية" مهمته استلام وتسليم التقارير والرسائل السرية وخلال تلك الفترة خرج من السجن العميد الركن محمد الندى الجبوري المعروف بالراعي والذي

4 جاسم محمد- صحيفة الحدث الألكترونية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

استلم قيادة أركان الدولة، والعميد الركن سمير عبد محمد المعروف بـ حجي بكر نائباً له، الاخير كان له دورا بارزا في ادارة العمليات والتنظيم حتى مقتله شهر يناير 2014 في سوريا، ليحل محله اللواء ابو مسلم التركماني.

المعتقلات في العراق كانت تحت السيطرة الاميركية ويتم عزل السجناء او المعتقلين على اساس الانتماء الطائفي ـ هوياتي، اي ان مقاتلي القاعدة والتنظيمات "الجهادية" كانوا بعيدا عن المعتقليين من الشيعية او الميليشيات الاخرى. وهذا يعني بأن نشاط البغدادي ضمن التنظيمات "الجهادية" كان قائما، مع الاخذ بالاعتبار ان القوات الاميركية كانت تحرص على اعادة تجنيد المعتقليين واعادتهم الى الاوساط "الجهادية". السؤال الذي يثير التساؤلات هو سرعة صعود البغدادي! وهذا يرجح بان البغدادي كان عميلا مزدوجا الى القوات الاميركية رغم عمله داخل الاوساط "الجهادية"، ورغم ذلك يبقى في اطار التحليلات، كون العميل المزدوج يحصل على معلومات من الجانب الاميركي ويسربها الى التنظيم "الجهادي" البعض منها مفبركة والبعض الاخر تكون معلومات حقيقية لغرض كسب ثقة التنظيم بالبغدادي او باي عميل مزدوج، ان حصول العميل المزدوج على تغذية بالمعلومات وتغذية عكسية تمكنه من كسب ثقة التنظيم ومنحه ادوار قيادية وهذا مايحصل في روايات الاستخبارات، فهنالك الكثير من العملاء المزدوجين وصلوا الى صدارة المواقع القيادية، وما يدعم هذا التحليل هو ان سيرة البغدادي تنقصها الادارة والحوكمة والخبرات العسكرية، عكس ماتناقلته بعض وسائل الاعلام. البغدادي اعتمد المعلومات الاستخبارية داخل التنظيم، لتكون علامة فارقة عند البغدادي وتنظيمه حتى وصف بانه يقوم على الشراسة الاستخبارية اكثر من القدرة والقوة العسكرية، وهذا يعني ان البغدادي حصل على خبرات استخبارية داخل المعتقل ليوظفها تنظيميا بعد خروجه. إن ادارة البيت الابيض ووكالة الاستخبارات المركزية، لم تعلن اي معطيات او معلومات عن البغدادي رغم اعلان الاستخبارات العسكرية العراقية عنها وان تحفظ الولايات يرجح بانها كانت متورطة بتجنيد البغدادي ضمن سياستها بتفريخ الجهاديين داخل معتقلاتها.

إن ادارة المستشاريين من العسكر من قبل شخص غير عسكري مثل البغدادي ليس بالهين وفي الغالب يكون مرفوضا، لكن البغدادي استطاع وبنجاح توظيف قيادات التنظيم من العسكر ويحركهم وفق إستراتيجية التنظيم التي تقوم على رسم خارطة "الدولة الاسلامية" وتنفيذ الخطط على الارض، وربما يعود الى عامل اخر، هو حصول البغدادي على الاسناد والدعم والتمويل ومسك مصادر التمويل بنفسه، اي ان البغدادي هو حلقة الوصل، بدونه لايستطيع قادة العسكر ومستشاريه الحصول على تدفق التمويل والدعم ومايدعم هذا ان المعلومات كشفت بأن البغدادي يشرف على مصادر التمويل بنفسه. السؤال هو من اين يحصل البغدادي على التمويل؟ كون التنظيم المركزي للقاعدة لم يمده بالمال منذ نشأته حتى انشقاقه عن الظواهري في ابريل 2013، وهذا يعني ان هنالك مصادر تمويل على مستوى حكومات تكفلت بتمويل البغدادي، ومايزيد بالقضية تعقيدا انه لم يحصل اي تسريب حول تمويل البغدادي لا على مستوى المعلومات المؤكدة ولا التحليل. يشار بأن تنظيم "الدولة الاسلامية" في العراق انذاك تحول الى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

شبكة لجمع الاتاوات في العراق خاصة في محافظة الموصل وضعفت عملياته حتى نهاية مطلع عام 2012 بعد انسحاب القوات الاميركية في ديسمبر 2011، اي ان الدعم المالي للبغدادي تدفق اكثر بعد الانسحاب الاميركي؟ يعتبر تنظيم "الدولة الاسلامية" من اكبر التنظيمات "الجهادية" الذي يتمتع بامكانيات مالية، فقبل سيطرته على منابع النفط في سوريا ـ الرقة او المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، استعرض التنظيم بارتال من مئات السيارات ذات الدفع الرباعي في محافظة الانبار وفي حزام بغداد، هذه القدرة مكنت التنظيم من ابتلاع تنظيمات اسلاموية اخرى والانضمام الى صفوفه مابين الترغيب والترهيب، بعد ان ضمن الى مقاتليه دفع مرتبات جيدة وتسليح عالي. لقد جمع البغدادي الخبرات العسكرية مع الولاء العقائدي، وهو ذات الاساس الذي اعتمدته ايران مع الحرس الثوري وفيلق القدس.

مستقبل "الدولة الاسلامية" في العراق وسوريا

مايجري الان في العراق ان "الدولة الاسلامية" تتقاسم الادوار مع زعامات العشائر السنية في المنطقة الغربية والشمالية الغربية من العراق، فهي تمسك الارض بالتنسيق مع المجموعات المسلحة الاخرى ابرزها الجيش الاسلامي ورجال الطريقة النقشبندية وتنظيم البعث، يشار ان بيعة عزت الدوري الى البغدادي، اثارت الكثير من الخلافات داخل اوساط تنظيم حزب البعث، والتي ممكن تفسيرها ان "الدولة الاسلامية" ورايتها هي من يقود التمرد او ماتسمى "بالثورة" في العراق وبقية الفصائل تكون ضمن صفوفها. اما دور زعامات العشائر، واعضاء في البرلمان العراقي فقد منحت "الدولة الاسلامية" الغطاء السياسي والاعلامي، وما كان انعقاد مؤتمر عمان "لثوار العشائر" هو الخطوة الاولى باتجاه تحويل حركة التمرد من حركة مسلحة الى حركة سياسية تحاول الحصول على التأييد الاقليمي والمحلي والدولي، هي خطوة بأتجاه اعادة التنظيم. ان تحالفات "الدولة الاسلامية" مع العشائر ومع تنظيم البعث والعسكر، لايمكن لها المطاولة، التقاطعات والخلافات بدأت تظهر وسوف تظهر على شكل مواجهات مسلحة وهي تستنسخ مشهد الجيش السوري الحر مع "الدولة الاسلامية" والنصرة وفصائل قاعدية في سوريا. الملاذات والحواضن هي احدى الركائز التي تقوم عليها "الدولة الاسلامية" وهي تعيد للاذهان " الصحوات" العراقية عام 2005 وكيف تقاطعت العشائر في المنطقة الغربية لتقاتل القاعدة. لقد استطاعت "الدولة الاسلامية" من استعادة ما فككته الحكومة العراقية والقوات الاميركية بقيادة باتريوس بتحالفها مع عشائر المنطقة الغربية عام 2005 - 2006 في محاربة الارهاب، الان هنالك مسار عكسي "للدولة الاسلامية" والمجموعات المسلحة والعشائر، التي توحدت جميعها ضد الحكومة المركزية، لكن هذا التحالف سوف يشهد الكثير من التقاطعات بسبب تقاطع المصالح والايدلوجيات بين مكونات "الدولة الاسلامية" والعشائر. هذا يعني ان مستقبل "الدولة الاسلامية" في المنطقة الغربية بات مرهونا بموافقة اهالي المنطقة الغربية وزعاماتها العشائرية.

التجربة في افغانستان اي بالعلاقة مابين القاعدة وطالبان التي مثلها المعنيين بالتنظيمات "الجهادية" والقاعدة بأنها مثل البصلة وقشرتها والتي يصعب الفصل بينهما، لكن الحقائق برهنت ان اصحاب الارض هم اصحاب القرار اي ان طالبان كانت هي صاحبة القرار بابعاد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

القاعدة التي تمسكت ب"عولمة الجهاد" عكس طالبان التي كانت معنية بارض افغانستان، هذا ممكن ان ينطبق على الوضع مابين عشائر الانبار التي تقابل طالبان في معادلتها مع القاعدة او "الدولة الاسلامية". أن استمرار "الدولة الاسلامية" في المنطقة الغربية والشمالية الغربية ومطالبة زعامات العشائر بالانفصال او اقامة اقليم على غرار الكورد شمال العراق من شأنه ان يخلق دولة سنية تنقصها الكثير من مقومات الدولة ومنخورة من قبل الارهاب وتنظيم "الدولة الاسلامية" من الداخل، هذه الدولة ستكون ضعيفة امام دولة كوردستان العراق في الشمال التي تتمتع بمقومات الدولة كاملة وحكومة بغداد ذات والمكون الشيعي في الجنوب بتحالفها اكثر مع ايران. إن استمرار "الدولة الاسلامية" على المستقبل البعيد في المنطقة الغربية والشمالية الغربية، يهدد سحب اطراف اقليمية تأييدها الى بعض الزعامات العشائرية في المنطقة، لان هذه الاطراف لا تريد وجود تنظيمات ارهابية عند حدودها.

"الدولة الاسلامية باقية"

"الدولة الاسلامية" في المنطقة الغربية والشمالية الغربية من العراق لم تاتي لتغيير حكومة بغداد، اي ان دورها لم يكون محدد في تغيير الحكومة، بقدر ما هو اقامة الدولة الافتراضية، وهذا يعني انها باقية وفقا الى شعارها المركزي، و ستكون مرفوضة من قبل جميع الاطراف ماعدا تلك الاطراف التي تستخدمها ورقة ضاغطة في اللعبة السياسية وبشكل خفي. الدولة الافتراضية مرفوضة ايضا من قبل تنظيم القاعدة و غالبية التنظيمات والفصائل "الجهادية"، وقد اعلنت مشايخ الفكر السلفي الجهادي رفضها الى هذه الدولة وكذلك الازهر التي اكد بانها مرفوضة وتتعارض حتى مع الفقه وقواعد الشرع التي تقوم عليها الخلافة.

ابو بكر البغدادي رغم انه مدرس مادة الشريعة الاسلامية وذات سيرة اسلاموية لكن يؤخذ عليه بانه لم يضيف شيء الى الفكر "الجهادي" من نتاجات فكرية، ما قام به هو انجازات عسكرية على الارض استقطبت الكثير من الشباب والفصائل، ومن المتوقع انه سوف يواجه انحسارا وتقلصا في التشظي الفكري عكس مايحصل للقاعدة يقابله ايضا تقلصا في الجغرافية التي يسيطر عليها، فبعد ان كان يتوعد وصول بغداد منذ يوم 10 يونيو 2014، فان القوات العراقية استطاعت ايقاف هجمات البغدادي والمجموعات المسلحة المتحالفة معها وربما استعادت عنصر المبادئة. الفريق الركن وفيق السامرائي يقول :"أن داعش فقد زخم التعرض على نطاق مهم، وإن القوات العراقية قامت بحملة إعادة سيطرة على مناطق في محيط بغداد وشددت ضغطها في مناطق الگرمة والصقلاوية غرب بغداد، واستنزفت قدرات داعش في تكريت وديالى وهذه فرصة تاريخية لأي جماعات مسلحة أخرى لاعلان الرفض القوي لمشاريع داعش بإقامة إمارة وولايات قاعدية".

المواجهات مابين الحكومة المركزية والميليشيات العراقية التي تقاتل ضد "الدولة الاسلامية" وحركة التمرد من شأنها تصعد حدة الخلاف مع الحكومة وتزيد من الكراهية وتخلق خصوم جديدة، بسبب نزوح وتعرض سكان المناطق للخسائر في الارواح والممتلكات نتيجة المواجهات المساحة. وماتعرضه شبكة التواصل الاجتماعي من مواد دعائية واعلامية تعكس تصعيد الاقتتال والمواجهة الي تحولت في الحقيقة وكأنها تحشيد ومواجهات مذهبية طائفية.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

"الدولة الاسلامية" والتنظيمات "الجهادية" لايمكن ان توجد الا وسط دولة ضعيفة او فاشلة، هي خير من تستغل غياب السلطة، لذا كثيرا ماتوصف الى جانب القاعدة بالانتهازية. "الدولة الاسلامية" سوف تخسر ترسانتها من الاسلحة تدريجيا وقدرتها وسوف تشهد العد العكسي امام القوات العراقية وكذلك في سوريا مع احتمالات الانشقاقات الداخلية والتفرغ الى مواجهات مسلحة مع بقية الفصائل، فهي سبق لها ان استقوت على القاعدة وشيخها الظواهري.

*باحث في قضايا الإرهاب والإستخبار

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تهجير مسيحيو الموصل نقطة سوداء في تاريخ العراق المعاصر[5]

محتويات العدد

بعد نكسة العاشر من حزيران 2014 وأستباحة محافظة نينوى من قبل المجاميع المسلحة الإرهابية لداعش والقوى الرجعية المتحالفة معها يسجل التاريخ العراقي المعاصر اليوم نكسة أخرى ويرسم دائرة سوداء كبيرة وسط صفحاته العريضة بتهجير آخر ما تبقى من المكون المسيحي العراقي بالموصل .

ويبدوا أن الذين روجوا للمشروع الداعشي الطائفي بالعراق وجعلوا من عصابات القتل والترويع والتهجير والتي في أغلبها عصابات من المرتزقة والقتلة (ثوارعشائر) وطلاب حقوق خرجوا ينتزعون حقوقهم المغتصبة من قبضة الحكومة الصفوية قد ربحوا الجولة الأولى من مخطط التقسيم الطائفي للعراق ولن يجدوا صعوبة في تبرير ما حصل ويحصل لمسيحي العراق بالموصل من تهجير تعسفي شهد آخر فصوله بعد منتصف نهار هذا اليوم 19تموز 2014 بتهجير آخر مسيحي بالموصل وستجد قنوات التضليل الإعلامي في الشرقية والعربية والجزيرة والتغير التي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن القتلة ومستبيحي أرض العراق وحرمات العراق ومقدساته ووفرت غطائاً إعلامي بما تبثه من سموم لتبرر هذه الأستباحة المدوية لمسيحي الموصل وكذلك الحال بالنسبة لعواصم الفتنة والتحريض على الطائفية والتمزيق في عمان والدوحة وأنقرة وأربيل التي سخرت كل أمكانياتها اللوجستية والدبلوماسية لشق وحدة العراق وضرب كياناته ومكونته لكنّا نقول لهم ماذا تبقى من المشروع الداعشي في العراق وهل ما زلتم مصرين بأن من قام بأستباحة محافظة نينوى ونشر الذعر والإرهاب بين أهلها وتهجير مسيحيها هم (ثوار العشائر) ؟

نعم أن ماحدث بالموصل اليوم يعد نكسة اخرى مضافة إلى نكسة العاشر من حزيران حين أندفعت المجاميع الملسحة لداعش ومن تحالف معها من البعثيين والطائفيين لتقتطع جزءاً مهماً من جسد العراق وتاريخه الحضاري المشرف في مؤامرة أشترك فيها خليط غير متجانس من السياسين الخونة والخارجين على القانون وبقايا البعث الصدامي والمرتزقة من داعشيين وقاعدة لرسم خارطة جديدة للعراق المقسم والمجزء تحت غطاء عالمي وأقليمي من الدعم الأعلامي والتسليحي شاركت به الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والسعودية وقطر وبعض الأطراف في التحالف الكوردستاني .

5 خضر عواد الخزاعي – مركز النور

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أن العراق الذي عرف ومنذ عهود متأخرة سبقت الفتح الإسلامي عام 637 ميلادية 14 هجرية بكونه واحداً من مواطن المشرق التي أحتضنت الدين المسيحي والطائفة المسيحية السريانية يصبح اليوم قاب قوسين من خلو أرضه من هذا المكون الذي طالما أثرى واغنى أرضه وحضارته بعشرات الأسماء اللامعة في ميادين الثقافة والعلوم والأجتماع والأدب مثل أسرة آل بختشيوع الذين خدموا الخلافة العباسية الأسلامية والعالم واللغوي حنين أبن أسحق والطبيب العالمي العراقي آرار درزي والرياضي الكبير عمو بابا والآثاري العراقي دوني جورج مدير المتاحف العراقية والموسيقار منير بشير وعالم الآشوريات هرمز رسام كل هؤلاء وغيرهم ممن ساهموا في صياغة مشروع الثقافة والحضارة العراقية على أمتداد مراحله الحضارية سيظلون رموزاً حية نابضة في سفر التاريخ الحضاري العراقي على مر عصوره .

أن خسارة المكون المسيحي بالعراق سواءاً بالموصل أو أي جزء من أرض العراق خسارة كبيرة لجزء مهم ومكون رئيسي من مكونات شعب العراق ونسيجه الأجتماعي فعلى مدى ما يقارب القرن من تأسيس العراق الحديث في العقد الثاني من القرن العشرين وحتى منتصف القرن الماضي كان المكون المسيحي يمثل ما نسبته 3.1% أي حوالي 149 ألف نسمة من أجمالي سكان العراق الذين كان يبلغ عددهم أربعة ملاين ونصف المليون نسمة ليزداد عددهم في ثمانينيات القرن الماضي إلى ما بين مليون ومليونين نسمة قبل أن يبدأ العد التنازلي بالتناقص مع بدايات التسعينات وما عاناه العراق من سياسات الحروب والتجويع والقتل التي حدثت أيام النظام المقبور .

بعد سقوط النظام في 2003 وما تلاها من أحداث دموية طائفية وضعف مؤسسات الدولة وأستفحال أمر المجاميع المسلحة تعرض المكون المسيحي شأنه شأن باقي مكونات الشعب العراقي إلى حملة منظمة التهديد كان الغرض منها تهجير أكبر نسبة من هذا المكون والأستحواذ على ممتلكاتهم حيث أشارت تقارير عالمية إلى نصف مسيحي العراق البالغ عددهم 1.500000 قد غادروا إلى خارج العراق بسبب أعمال العنف والتهديدات .

ويبدو أن مخطط الترحيل والتهجير القسري للمكون المسيحي بأعتباره ثاني مكون ديني بالبلاد بعد الديانة الأسلامية سيستمر وأصبح الغرض منه معروف ومكشوف بعد الآن ليتحول الصراع في العراق في الأيام القادمة إلى صراع أثني طائفي (سني - شيعي) بعد أن تحول المكون الكوردي إلى مكون خارج معادلات المشهد الجيوسياسي العراقي بعد رسم حدود الأقليم الكوردي بعد أحداث العاشر من حزيران وهذا ما يشهد به التكالب المحموم للقوى الداعمة للإرهاب بالمنطقة في العراق وسوريا لغرض تقسيمها إلى دويلات طائفية ومناطقية لتكون النهاية المفجعة لتاريخ الدولة العراقية الحديثة وسط صمت وأرباك مخجل للقوى السياسية العراقية التي قادت المشروع الطائفي بالعراق ومهدت الأجواء لنكسة العاشر من حزيران وما أعقبها من نكبات وما سيعقبها من أحداث سوف لن يكون فيها المكون المسيحي وحده هو الخاسر بل كل المكونات العراقية وحتى أولئك الذين روجوا لمشروع الطائفية والتقسيم خلف كواليس الشرقية والعربية والجزيرة والتغير في دهاليز التآمر في عمان وأربيل وانقرة وواشنطن والدوحة .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مؤتمر عمّان نتاج تساهل الحكومة العراقية مع داعمي الإرهاب[6]

محتويات العدد

عقد قبل أيام، في عمان العاصمة الأردنية، مؤتمر تحت شعار "مؤتمر عمّان لإنقاذ العراق ودعم الثورة" حضره نحو 300 مشارك "من مختلف القوى العشائرية والبعثية والفصائل المقاتلة المسلحة والضباط العراقيين السابقين وهيئة علماء المسلمين في العراق،...". والذي أكد في بيانه "على ضرورة عقد مؤتمر موسع مقبل خلال أشهر قليلة مقبلة"، ودعوات للتحالف مع "داعش" ومواجهة "المد الصفوي" الإيراني، واتفاق على إسقاط النظام الحالي... وأقصى المؤتمر، كل من شارك في العملية السياسية في العراق، كما وأدعى أحد المؤتمرين، أن "داعش لا تمثل إلا عصبة صغيرة جدا، وأن الثورة هي من الثوار بصفة عامة وكل المظلومين بالعراق."

والجدير بالذكر أن هكذا مؤتمر لا يمكن عقده في فندق خمس نجوم في عمان ما لم يكن بمباركة وإشراف الحكومة الأردنية، وتمويل دول البترو دولار الخليجية. والأردن ليس البلد الوحيد الذي يأوي الإرهابيين الذين يقتلون الشعب العراقي، بل هناك بلدان مجاورة أخرى مثل تركيا والسعودية وقطر. ولا ننسى هوَس ملك الأردن بخطر "الهلال الشيعي."

لقد بات معروفاً للقاصي والداني أن هناك جهات دولية مثل أمريكا، وإقليمية مثل السعودية وتركيا وقطر والأردن، تسعى لإسقاط العملية السياسية في العراق وتحت مختلف الحجج الواهية، مثل الإدعاء بدكتاتورية المالكي، وتهميش السنة العرب وملاحقتهم...الخ، ولكن الهدف الرئيسي هو إلغاء الديمقراطية و وإقامة حكومة معادية لإيران، تدور في فلك السعودية وإعادة العراق إلى ما قبل 2003، وبأيديولوجية جديدة مزيجة من هذيانات البعث، والوهابية الطائفية المتطرفة لإبادة الشيعة والأقليات الدينية الأخرى، ومحو كل أثر لهم بما فيها أضرحة أئمتهم ومقدساتهم كما عمل الحكم السعودي الوهابي بأضرحة الشيعة في مقبرة البقيع في المدينة المنورة أوائل القرن العشرين.

ولذلك خصصت هذه الحكومات مليارات الدولارات لتأسيس منظمة داعش للقيام بالدور الإرهابي القذر ونشر الرعب في أوساط الشعب العراقي بارتكاب القتل الجماعي على الهوية الدينية والطائفية. وآخر هذه الجرائم البربرية هي توجيه إنذار من خليفة الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي إلى المسيحيين في الموصل بما يلي:

إما إعلان إسلامهم، أو دفع الجزية، أو مغادرة المنطقة بملابسهم فقط، وترك ممتلكاتهم كغنيمة لدولة الخلافة الإسلامية، أو يواجهوا القتل.

6 د.عبدالخالق حسين – مركز الرافدين للدراسات والبحوث الأستراتيجية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

إضافة إلى جرائم بربرية ضد الحضارة البشرية مثل تدمير المكتبات، وحرق المكتبة المركزية لجامعة الموصل بما فيها من وثائق مهمة، وهذا يذكرنا بما قام به المغول إبان غزوهم لبغداد.
والجدير بالذكر أن مؤتمر عمان مؤيد لأعمال داعش، أو ما يسمى بالدولة الإسلامية، وهذا يعني أن المؤتمرين ومهما تعددت انتماءاتهم تحت مختلف الأسماء والتنظيمات الوهمية، وحاولوا الظهور بمظهر الاعتدال وأنهم يدافعون عن حقوق كل العراقيين بدون تمييز، فهذا للدعاية وذر الرماد في العيون، فبسكوتهم عن جرائم داعش البشعة ضد الإنسانية، بل وتحالفهم معها، دليل على موافقتهم على جرائمها ومن المؤكد أنهم من مكوناتها، ومهما تعددت انتماءاتهم، فداعش ما هو إلا الاسم الحركي لهذا اللملوم من الإرهابيين. لقد اختطف هؤلاء اسم أهل السنة، وبموقفهم المخزي هذا فقد أساءوا إلى سمعة أهل السنة في العراق والسنة منهم براء.
والحكومة الأردنية وكافة الحكومات التي مولت وساندت هذا المؤتمر التآمري، تتحمل مسؤولية الإرهاب الذي ارتكبته ومازالت ترتكبه عصابات داعش الإرهابية في العراق ضد الناس الأبرياء العزل من المسيحيين والشيعة والإيزيدية، والشبك والتركمان، ولم يسلم منهم حتى السنة الذين رفضوا مبايعة داعش وخليفتها أبو بكر البغدادي.
والسؤال الذي نود طرحه على حكومة المالكي هو: لماذا تسكت الحكومة العراقية عن الحكومة الأردنية، وقبلها الحكومة التركية الأردوغانية بإيواء الإرهابيين والسماح لهم بعقد مؤتمراتهم بكل حرية والتآمر لإسقاط الحكومة العراقية المنتخبة، وإلغاء الديمقراطية وإغراق العراق في حروب إبادة الجنس؟
فالأردن، ومنذ العهد الصدامي، المستفيد الأكبر من المحنة العراقية، واليوم وحتى في عراق ما بعد صدام يحصل الأردن على النفط العراقي بأسعار رمزية، إضافة إلى مشروع مد أنبوب نفطي إلى ميناء العقبة، كذلك من مجالات اقتصادية أخرى في صالح الأردن.
ما الذي يجب عمله
ومن كل ما تقدم، أرى أن من واجب الحكومة العراقية حماية شعبها من الإرهابيين، ومقاضاة الحكومات الحاضنة للإرهاب، لدى الأمم المتحدة والمحافل الدولية، و أن ترفض ما نقله السفير العراقي في بيان صحافي إن "الحكومة الأردنية تقدم اعتذارها الرسمي للعراق عما حصل من إقامة مؤتمر مناوئ للعملية السياسية على ارضها". إن قيمة هذا الاعتذار لا تساوي الحبر الذي كتب به. فالحكومة الأردنية تلعب دوراً انتهازياً واضحاً ودون خجل، تريد الاستفادة من العراق بالحصول على المكتسبات الاقتصادية من جهة، وفي نفس الوقت تواصل التآمر مع الإرهابيين على العراق ونظامه الديمقراطي. لذا على الحكومة العراقية ازدراء هذا الاعتذار الرخيص، والإسراع بقطع المساعدات الاقتصادية عنها فوراً، وحتى تجميد مشروع مد الأنبوب النفطي إلى ميناء عقبة.
ونفس الموقف يجب على العراق اتخاذه من تركيا، فالميزان التجاري مع تركيا في حدود 17 مليار دولار في صالح تركيا، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد التركي والذي رفع من شعبية أردوغان، الشخص الذي يتآمر على العراق. لذا على الحكومة العراقية إلغاء العقود الاقتصادية مع تركيا والأردن فوراً. إذ كما قال الشاعر العربي زهير ابن أبي سلمى:

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ومن يجعل المعروف في غير أهله... يكن حمده ذماً عليه ويندم
أما الموقف من السعودية، فهناك دليل مادي قدمه رئيس الاستخبارات البريطانية MI6 السابق Sir Richard Dearlove على وجود مخطط سعودي لإشعال حرب طائفية في المنطقة ضد الشيعة وإبادتهم، ومعاملتهم في العالم الإسلامي كمعاملة النازية الهتلرية لليهود. أُدرج أدناه رابط فيديو لمحاضرة السير رتشارد، وتقرير الصحفي البريطاني باتريك كوكبرن في الانديبندت اللندنية (الترجمة العربية والنسخة الإنكليزية) تأييداً وتوضيحاً لما قاله السير ريتشارد.
لذا، يجب على الحكومة العراقية تقديم هذه الوثيقة إلى الأمم المتحدة لمقاضاة السعودية على دعمها للإرهاب في العراق وإشعال حرب طائفية في المنطقة لا تبقي ولا تذر. وأرجو أن لا يصدق أحد بعض الأكاذيب أن داعش تهدد الأردن أو السعودية أو قطر أو تركيا... فهذه دعاية لذر الرماد في العيون لتغطية دور هذه الحكومات في خلق داعش لتحقيق أغراضها الإجرامية. فإلى متى تسكت الحكومة العراق عن جرائم هذه الحكومات؟ إن سكوت الحكومة العراقية أدى بهذه الحكومات إلى التمادي والإمعان في التآمر على العراق وارتكاب المزيد من الجرائم ضد الشعب العراقي. لأن من أمن العقاب مارس الإرهاب.

abdulkhaliq.hussein@btinternet.com
http://www.abdulkhaliqhussein.nl/

فيديو جدير بالمشاهدة

1- Sir Richard Dearlove on Re-appraising the Counter-Terrorist Threat
http://www.youtube.com/watch?v=XeFFtiEtriA

2- مقال باترك كوكبرن في الانديبندنت اللندية: كيف ساعدت السعودية (داعش) في العراق؟ رئيس جهاز المخابرات البريطاني السابق يؤكد أن ما حدث كان خطة سعودية منذ البداية
http://alakhbaar.org/home/2014/7/172506.htm

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

(الأزمات السياسية تهدد بتقويض قطاع النفط العراقي)[7]

محتويات العدد

يعاني العراق سلسلة أزمات سياسية متواصلة منذ الثمانينات، مع احتمال انفصال الأكراد لتأسيس دولة مستقلة يمكن أن تشمل كركوك ونشوب حرب أهلية، إضافة إلى سيطرة مسلحين على حقول ومنشآت نفطية. وعانى الشعب والاقتصاد العراقيين هذه الأزمات، بخاصة القطاع النفطي الذي أصبح هدفاً رئيسياً للتدمير من أجل تقويض العراق.

تتركز التحديات السياسية النفطية في أمور أهمها، دعوة الأكراد إلى التصويت على تقرير المصير، واحتمال انفصال إقليم كردستان. وفي تعزيز خلافها مع الحكومة الاتحادية، لجأت حكومة الإقليم إلى فصل قطاعها النفطي عن مؤسسات الدولة خلال السنوات العشر الماضية. ثم بعد احتلال الموصل، أُرسلت قوات البيشمركة إلى محافظة كركوك، بموافقة بغداد في البداية، للدفاع عنها ضد «داعش» وغيره من المسلحين، ثم بدأت محاولة ضم المحافظة للإقليم. ولافت أن الأخير أعلن قبل أيام من هجوم «داعش»، خطة لربط حقل كركوك بالأنبوب الكردي لتصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي، من دون أي اتفاق مسبق مع الحكومة الاتحادية. إن الدستور العراقي واضح، إذ ينص على أن الحقول المنتجة تابعة للحكومة الاتحادية. ويذكر أن حقل كركوك بدأ الإنتاج منذ عام 1927. وانقطعت صادرات النفط منه عبر تركيا منذ آذار (مارس)، وفي الفترة التي سبقت هذا التاريخ، انخفضت صادرات «شركة نفط الشمال» إلى حوالى 300 ألف برميل يومياً. والسبب الرئيسي لذلك (كان معدل التصدير من كركوك سابقاً حوالى 700 - 800 ألف برميل يومياً) هو التخريب المستمر لخط كركوك - جيهان، فازدياد أعمال التخريب والنسف أخيراً جعل من غير المجدي تصليح الأنبوب. وتبقى سلامة تصدير النفط من شمال العراق غامضة، في حال إعلان الدولة الكردية، بخاصة إذا ضمت أجزاء من جنوب شرقي تركيا. ولا تكمن المشكلة في منطقة عبور الأنبوب فقط، بل أيضاً في مدى استقرار المنطقة المحيطة به، ما قد يؤدي إلى استمرار عمليات التخريب في الجزءين العراقي أو التركي.

أدت الحروب والنزاعات إلى تأخر تطوير حقول النفط، وبالفعل تأجلت خطة ترجع إلى عام 1990 لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى حوالى 6 ملايين برميل يومياً. وخططت وزارة النفط لرفعها إلى حوالى 12 مليون برميل يومياً قبل نهاية العقد. لكن تحقيق هذا الهدف مشكوك فيه حالياً. فالنزاع الدائر والصراع المتوقع فرضا على بعض شركات النفط العاملة تقليص عدد موظفيها

7 وليد خوري – صحيفة الحياة الألكترونية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

في العراق، كما أن سياسة وقف حرق الغاز قد تتأخر بسبب احتلال المسلحين حقولاً تحت التطوير: عكاز في محافظة الأنبار، والمنصورية في محافظة ديالى.
أدت تجربة الحكم منذ عام 2003، إلى تقوقع الطوائف والأقليات في مناطقها، والتعامل مع بقية العراقيين كأقليات يصح تهميش حقوقها. وبما أن كل مجموعة تحاول تخريب مشاريع تفيد الطوائف الأخرى، نتوقع أن يشهد مشروع خط نفط البصرة إلى حديثة في محافظة الأنبار، ثم إلى مصفاة الزرقا الأردنية ومنها إلى ميناء العقبة لتصدير النفط إلى الأسواق الدولية، تأخيراً إضافياً، أو حتى إعادة نظر في جدواه، نظراً إلى مروره في مناطق لطوائف متصارعة. إن تأجيل تنفيذ هذا الخط الحيوي الذي يوفر للعراق منفذاً آخر غير البصرة والخليج ناهيك عن تزويد الأردن بالنفط الخام، يضع العراق مجدداً في مأزق، خصوصاً في الوضع المستقبلي المرتبك لخط كركوك - جيهان. وأثبتت التجارب ضرورة توافر منافذ تصديرية عدة. والأزمة ستتفاقم مع الارتباك الذي سيحصل عبر تركيا.
صممت المشاريع النفطية على أساس وحدة البلد واستفادة مناطق عدة في آن. فالطاقة التكريرية لمصفاة بيجي مثلاً (أكبر مصافي العراق وأحدثها) تبلغ حوالى 290 ألف برميل يومياً، مع وحدة تكسير حراري بطاقة 30 ألف برميل يومياً ومصفات للدهون بطاقة 250 ألف طن سنوياً، إضافة إلى مستودعات وخزانات لنقل المشتقات بالأنابيب إلى كل من مستودع حمام العليل في الموصل ومستودع المشاهدة في بغداد. وتستلم مصفاة بيجي النفط الخام من أقرب حقل لها (كركوك) وتوزع المشتقات إلى محافظات صلاح الدين وكركوك ونينوى وبغداد والبصرة. فماذا سيحدث لها في حال استمرار وضع اليد على حقل كركوك من جانب إقليم كردستان؟ طبعاً، من الممكن الاتفاق على عقد تجاري لاستيراد نفط كركوك من دولة كردستان في حال إعلانها، أو تشييد خطوط أنابيب لإيصال النفط من حقول عراقية أخرى، أو استيراد المشتقات. لكن لكل حل بديل نفقات باهظة.
هناك أيضاً كثير من الحقول البترولية التي تمتد عبر المحافظات والأقاليم. فجيولوجيتها ليست ذات علاقة بالتقسيم الإداري. ويخلق امتداد الحقل عبر محافظتين أو أكثر خلافات قانونية حول ملكيته، ما يسبب تأخير التطوير إلى حين الوصول إلى اتفاق مشترك. كما أن حكومة كردستان منحت عقوداً للبحث والاستكشاف لشركات نفطية دولية خارج حدودها. والمثال على ذلك العقود الستة مع «أكسون - موبيل». ويقع اثنان من هذه العقود في مناطق متنازع عليها، وهما القوش وبيرمام. إن الخلافات داخلية حتى الآن. لكن، ماذا لو انفصل الإقليم..؟
تشكل ضعضعة العراق فرصة للغير لاستغلال الوضع. فقد صرح وكيل وزارة النفط الإيرانية للعلاقات الدولية والتجارية علي ماجدي، بأن «إيران على استعداد لتعويض النفط العراقي بسرعة في حال انقطاعه عن الأسواق الدولية، إذا اضطرت بغداد لوقف الإمدادات»، وفق وكالة «إرنا» الرسمية (12 الجاري). والمثير في تصريح ماجدي هو توقيته من جهة، ومدى صدقيته من جهة أخرى، بخاصة أن مجمل صادرات العراق آتٍ من الجنوب، وحافظت على معدل 3 ملايين برميل يومياً تقريباً. ولا شك في أن المسؤول الإيراني على علم بوضع الجنوب السياسي، ما يدعو إلى استغراب تصريحه. والغريب أيضاً، أن إيران تستطيع زيادة إنتاجها إلى حوالى 4 ملايين برميل يومياً، على رغم أن معدل إنتاجها النفطي خلال الفترة 1960 - 2014

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

كان أقل من هذا المعدل (3 - 3.6 مليون)، ولم تستطع الوصول إلى معدل 4 ملايين منذ الثورة الإسلامية. ويشكل التصريح عن مواجهة مع العراق حتى قبل توقف صادراته النفطية من الجنوب، تحدياً فظاً من دولة «شقيقة»، وتضخيماً في الأرقام، لا ينطلي على شركات النفط العالمية.

* كاتب عراقي متخصص بشؤون الطاقة

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المقاومة الشعبية المسلحة ضد الإرهاب في إطار القوانين الدولية

(العراق أنموذجا)[8]

محتويات العدد

إن الأصل في العلاقات الدولية هو عدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها، فقد حَظَرَت الأمم المتحدة بالفقرة الرابعة من المادة (2) من الميثاق التهديد باستعمال القوّة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر، وأن استعمال القوة لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة التي هي حفظ السلم والأمن الدّولي وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكلّ منها تقرير مصيرها.

ولكن ماذا لو تعرض أمن الدول والشعوب للخطر؟ ماذا لو قررت دولة ما أو جماعات مسلحة ما أن تحتل أراضي أو جزء من أراضي دولة أخرى؟ ماذا لو تعرض سكان دولة ما إلى احتلال سافر وإلى تغيير ديمغرافي؟ هل يبقى الأصل على أصله، وتمتنع الشعوب عن استخدام القوة في مقابل القوى المحتلة، أم أن القانون الدولي أجاز للدولة المحتلة التي انتهكت سيادتها أن تدافع عن نفسها بكل الطرق والوسائل المشروعة بما فيها استخدم القوة المسلحة بواسطة القوى النظامية أو القوى الشعبية التي تجندها لهذا الغرض؟

الواقع أن مثل تلك الحالات وهي كثيرة، تبرز قاعدة (الدفاع عن النفس) وهي قاعدة تظل قائمة إلى جنب قاعدة (عدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها). فقد أجاز الميثاق بالمادة (51) منه حقّ الدّفاع الشّرعي عن النّفس، والتي جاء فيها: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحقّ الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدّفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوّة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة. وتعد هذه المادة الأساس في الميثاق التي تتيح الحق بالدّفاع الشّرعي لصد العدوان والاحتلال.

لذلك فان القانون الدولي يعطي حق المقاومة المسلحة للشعوب التي احتلت أرضها، من قبل دولة أخرى أو جماعات أخرى دخلت حدودها مدعومة أو مؤيدة من دولة أخرى، ولا يحق لأي

8 جميل عودة/مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فرد أيا كان أن يتنازل عن هذا الحق حتى لو كان رئيسا للدولة؛ لأن هذا الحق يعد من حقوق الإنسان الطبيعية التي كفلتها الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان والصادرة عام 1966 والتي تتضمن العهد الدولي للحقوق المدنية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والذي يجعل حق الشعوب في مقاومة المستعمر وتقرير المصير ومواصلة الكفاح المسلح بكل النواحي حق مقرر للشعوب.

في العراق من هو العدو؟ ومن يمكن أن يتصدى له، وما هو موقف القوانين الدولية من تشكيلات (قوات الدفاع الوطني) التي تطوعت للدفاع عن الأراضي المحتلة من قبل العدو؟

العدو الذي اجتاح حدود العراق، واحتل مركز محافظة نينوى وبعض أقضية المحافظة، هو مجموعة من الإرهابيين المعروفين باسم (تنظيم داعش) وهم مؤيدون ومدعمون من قبل دول مجاورة وجماعات خارجية تريد إسقاط العملية السياسية برمتها وإعادة العراق إلى زمن الاستبداد والاستبعاد.

اعتبرت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب عملا إجراميا، وجريمة دولية هدفها تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وتهديد السلام الإقليمي للدول وأمنها وهز استقرار الحكومات الشرعية والمساس بتعددية المجتمع المدني. وقد عُرف الإرهاب في اتفاقية منع الإرهاب 1937 بأنه (جميع الأعمال الإرهابية الموجهة ضد دولة ما وتهدف أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور).

وبعد مشوار طويل، استقر الرأي الدولي على اعتبار المحكمة الجنائية الدولية هي الوسيلة المثلى لمحاكمة المتهمين بالإرهاب أو شركائهم بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة، بعد إدخال جرائم الإرهاب على النحو المشار إليه ضمن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية مما تختص به تلك المحكمة، بحيث يمكن أن تختص بمحاكمة المتهمين في تلك الجرائم، سواء كان الإرهاب داخل إطار الدولة أو اشترك فيه آخرون من خارج الإقليم بالاتفاق أو المساعدة، بصرف النظر عن صفاتهم، سواء كانوا أفرادا عاديين أو رؤساء دول.

وإذا كان الإرهاب جريمة دولية تمس أمن البلاد والشعوب، فكيف يمكن للدول أن تدافع عن نفسها وترد القوى الإرهابية وتعزز أمنها واستقرارها وتحتفظ بنظامها الديمقراطي؟

للدولة أن تستخدم كل طاقاتها وإمكانياتها للدفاع عن أراضيها، وللشعب أن يدافع عن نفسه بكل الطرق المشروعة والوسائل المتاحة، ويمكن أن تتولى القوات النظامية سواء كانت قوات الجيش أو الشرطة أو القوات الأمنية والاستخبارية، مهمة صد العدو ومقاومته من خلال الوسائل والأدوات المتوفرة لديها.

ويمكن أن ينتفض الشعب ويتولى الدفاع عن نفسه ومقاومة العدو، سواء أكان المقاومون منظمين وخاضعين لقيادة مركزية أم على شكل مبادرات شعبية، وسواء أكان نشاطهم العسكري قاصراً على الإقليم المحتل أم تعدّاه إلى ملاحقة المعتدي خارج الإقليم.

بالخصوص إذا كانت القوات النظامية غير كافية للدفاع عن سيادة البلد، أو أن المناطق التي يستحوذ عليها العدو الإرهابي هي مناطق سكنية، يؤدي ضربها إلى وقوع ضحايا من المدنيين الذين يتحصن بهم العدو ويتخذهم دروعا بشرية له.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وصفت المادة الثانية من لائحة لاهاي لعام 1907 الشّعب القائم أو المنتفض في وجه العدو بأنه: (مجموعة المواطنين من سكان الأراضي المحتلة الذين يحملون السّلاح ويتقدمون إلى قتال العدو، سواء أكان ذلك بأمر من حكومتهم أم بدافع من وطنيتهم أو واجبهم) وأقرت المادة المذكورة كذلك بأن (هؤلاء المواطنين المقاتلين يعدون في حكم القوات النّظامية وتنطبق عليهم صفة المحاربين لكن وجوب توافر شرطين فيهم الأول حمل السّلاح علناً والثاني التقيدْ بقوانين الحرب وأعرافها).

وقد اشترطت المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة الشروط التي ينبغي توافرها في عنصر المقاومة التي هي:

1- أن تكون تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه أي وجود منظومة قيادة وسيطرة للمقاومة.

2- أن تكون لهم علامة مميزة يمكن تمييزها عن بعد.

3- أن تحمل أسلحتها بشكل ظاهر.

4- أن تقوم بعملياتها الحربية طبقاً لقوانين وتقاليد الحرب.

إذن، فحركات المقاومة والتحرر الوطني تمثل إرادة الشعوب التي تدافع من أجل قضية عادلة وهي الحرية والاستقلال، وتلجأ إلى السلاح والعنف كوسيلة بغية الوصول إلى أهدافها الإستراتيجية والبعيدة، كردّ فعل لا بديل له على العنف الأكبر والإذلال الذي تمارسه الجماعات الإرهابية والدول الداعمة والمساندة له على أرضه.

.....

** مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات هو أحد منظمات المجتمع المدني المستقلة غير الربحية مهمته الدفاع عن الحقوق والحريات في مختلف دول العالم، تحت شعار (ولقد كرمنا بني آدم) بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب. ويسعى من أجل تحقيق هدفه الى نشر الوعي والثقافة الحقوقية في المجتمع وتقديم المشورة والدعم القانوني، والتشجيع على استعمال الحقوق والحريات بواسطة الطرق السلمية، كما يقوم برصد الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها الأشخاص والجماعات، ويدعو الحكومات ذات العلاقة إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان في مختلف الاتجاهات...

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء